

مؤشر PMI® بلوم لبنان

تدهور الظروف التشغيلية للقطاع الخاص بشكل ملحوظ لاستمرار الصعوبات التي تتعرض لها الشركات بعد انفجار مرفأ بيروت

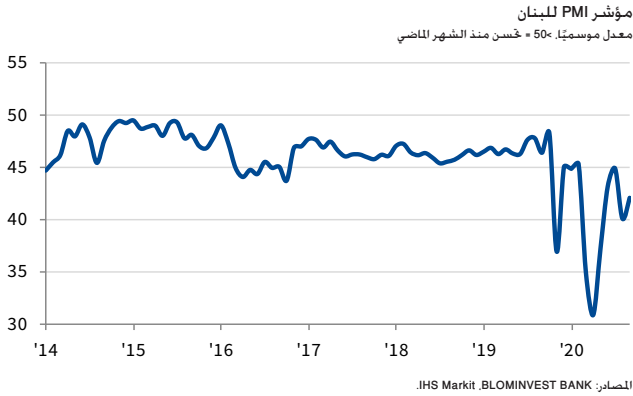
النتائج الأساسية:

سَجَلَّ النشاط الاقتصادي تدهورًا ملحوظًا، ولو بدرجة انكماش أقل شدةً

شَهِدَ معدّل تراجع مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة انخفاضًا جديدًا

بَقِيَ معدّل تقليص الوظائف معتدلاً

تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 24 أيلول 2020



تعليق

وتعليقًا على نتائج مؤشر PMI خلال شهر أيلول 2020، قال الدكتور علي بلبل، كبير الاقتصاديين/مدير الأبحاث الاقتصادية في بنك لبنان والمهجر:

"بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، يحاول الاقتصاد اللبناني التعافي مجددًا ولكنّ تعافيه لا يزال هشًا. ورغم ارتفاع مؤشر PMI من 40.1 نقطة في شهر آب 2020 إلى 42.1 نقطة في شهر أيلول 2020، إلا أنّ النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني ظلّ ضعيفًا بشكل ملحوظ. وبصرف النظر عن الانتشار الحالي لجائحة فيروس كورونا المستجد، فمن الواضح تمامًا بأنّ واقع القطاع الخاص لن يشهد أيّ تحوّل إلا إذا تم وضع خطة للإصلاح الحكومي والتعافي تتضمن إجراءات لاستعادة الثقة في النظام المصرفي ونظام أسعار الصرف ولتحقيق الحوكمة الرشيدة في مجال الإدارة العامة بمساعدة من الخارج على شكل تمويل كبير يُمنح وفق شروط ميسرة. ولكن ومع الأسف فإنّ السياسيين اللبنانيين لم يدركوا حتى الآن الحاجة الملحة لهذه الخطة."

يتضمن هذا التقرير نتائج المسح الشهري الأحدث حول النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني. وقد بدأ إجراء هذا المسح الذي تقوم به شركة IHS Markit برعاية Blominvest Bank منذ شهر أيار 2013 لتوفير مؤشر مبكر عن الظروف التشغيلية في لبنان. ويُعرف المؤشر الرئيسي المُستمد من الاستبيان بمؤشر مدراء المشتريات (PMI®).

يُحتسب مؤشر مدراء المشتريات المركب على أساس متوسط خمسة مكونات فرعية وهي: الطلبات الجديدة (30% من المؤشر)، مستوى الإنتاج (25%)، مستوى التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

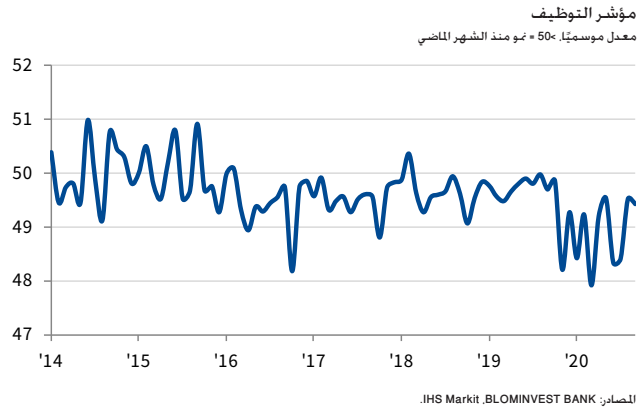
وشهدت القراءة الأخيرة لمؤشر PMI ارتفاعًا طفيفًا من 40.1 نقطة في شهر آب إلى 42.1 نقطة في شهر أيلول 2020، مشيرةً إلى تراجع جديد ملحوظ في النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني خلال شهر أيلول. ولو بمعدّل أقل شدةً من المعدلات المسجّلة في فترة المسح الأخيرة.

وساهم الانخفاض الأخير في مؤشر الإنتاج في تراجع النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني في نهاية الربع الثالث من العام 2020، ورغم انخفاض معدّل الانكماش إلى مستوى أدنى من المعدّل المسجّل في شهر آب، إلا أنّه بقيّ من أعلى المعدلات المسجّلة منذ بدء جمع البيانات قبل سبع سنوات ونصف تقريبًا. هذا وتَسَبَّ أعضاء اللجنة التراجع في النشاط الاقتصادي إلى التوقّف المستمر للأعمال التجارية بسبب انفجار مرفأ بيروت بالإضافة إلى صعوبات متعلّقة بضيق السيولة بالدولار الأميركي.

وتماشياً مع اتجاه مؤشر الإنتاج، واصلت الطلبات الجديدة لدى الشركات اللبنانية انخفاضها في أيلول. وانخفض معدّل التراجع بدرجة أقل من المستوى المسجّل في آب ولكنّه ظلّ ملحوظًا وفق البيانات التاريخية. وأشارت البيانات الأساسية إلى أنّ ظروف الطلب المحلي والدولي بقيت ضعيفة مع انخفاض طلبات التصدير الجديدة.

وفي ضوء الانخفاض الإضافي في الأعمال الجديدة، واصلت شركات القطاع الخاص اللبناني تخفيض أعداد موظفيها في أيلول. وجاءت هذه النتيجة لتمدّد السلسلة الحالية لتخفيض أعداد الموظفين التي بدأت في أيلول 2019. وكان معدّل تقليص أعداد الموظفين معتدلاً ولم يشهد سوى تغيير طفيف عن المعدّل المسجّل في شهر آب.

تابع...



وفي إشارة إلى الاختلالات في سلسلة التوريد. طالبت مواعيد تسليم الموردين لدى شركات القطاع الخاص اللبناني بشكل أكبر في فترة المسح الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تراجع أداء الموردين إلى أعلى مستوياته في عشرة أشهر. وأشارت الأدلة المنقولة إلى أنّ الشركات لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على السيولة المطلوبة بالدولار الأميركي لتسديد مستحقات الموردين.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بوتيرة أسرع في أيلول. وارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بعد ارتفاع التكاليف بأبطأ وتيرة لها في عشرة أشهر خلال شهر آب. وكان الارتفاع الأخير في أسعار مستلزمات الإنتاج ثابتاً بشكل عام ويُعزى إلى ارتفاع أسعار المشتريات التي عوّضت إلى حد كبير عن الانخفاض الحاد في الأجور.

ونتيجة لذلك، قرّرت شركات القطاع الخاص اللبناني تمرير جزء من التكاليف المرتفعة إلى عملائها مع ارتفاع متوسط أسعار الإنتاج خلال شهر أيلول. مع ذلك، لم يشهد معدّل تضخم الأسعار سوى تغيير ضئيل عن المعدّل المسجّل في شهر آب وبقيّ طفيفاً بشكل عام.

ظلّت شركات القطاع الخاص متشائمة بشدة إزاء مستقبل الأعمال خلال السنة المقبلة. وتُنسب درجة السلبية إلى مخاوف من استمرار أزمة ضيق السيولة حتى بعد تشكيل حكومة جديدة. وسجّلت درجة السلبية أعلى انخفاض لها منذ بدء الدراسة في أيار 2013 وكانت متماثلة مع المعدّل المسجّل في شهر آب.

الاتصال

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

إليوت كير
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-203-159-3381
eliot.kerr@ihsmarkit.com

الدكتور علي بلبل
كبير الاقتصاديين/مدير الأبحاث الاقتصادية
BLOMINVEST Bank
هاتف: +961 1 739 817
ali.bolbol@blominvestbank.com

سارا حدشيتي
محللة أبحاث
BLOMINVEST Bank
هاتف: +961 1 991 784
sarah.hadchiti@blominvestbank.com

حول BLOMINVEST BANK

تأسس BLOMINVEST BANK في العام 1994 وهو الذراع الاستثمارية لبنك BLOM Bank SAL. أحد أكبر المصارف في لبنان. وفي إطار الرؤية التوسعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قمنا بتأسيس ذراع استثمارية في المملكة العربية السعودية BLOMINVEST KSA. وقمنا بإطلاق ثلاث شركات وساطة وتداول في مصر وسوريا والأردن وهي "BLOM Bank Egypt Securities" و "Syria and Overseas for Financial Services" و "Financial Services Experts Company". ويُقدّم BLOMINVEST BANK إحدى المؤسسات القليلة في منطقة الشرق العربي التي تقدّم الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والوساطة والخدمات البحثية في موقع واحد. وبناءً على سجل إنجازاته الجافل، لا يزال بنك BLOMINVEST BANK حتى اليوم البنك المصرف المحلي الحائز على أكبر عدد من الجوائز، مزود من المعلومات. يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.blominvestbank.com.

نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة. ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات. وتضم هذه القائمة 80 بالمتة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

تمتلك IHS Markit في علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. وأو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية للملكية المعنوية. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، يُرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

النهج

يتم إعداد مؤشر PMI® بلوم لبنان من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالبرود على الاستبيانات المرسلة إلى مدمر المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع البرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100. حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق. وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدمر المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مائل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب. وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جمعت بيانات شهر أيلول 2020 في الفترة من 24-11 أيلول 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدمر المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدمر المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدمر المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متباعدة في العالم. كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية. والأسواق المالية. وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لغزوتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة وميزة للأبحاث الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تُؤوّل ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا مجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص IHS Markit في علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. وأو الشركات التابعة لها.